

وزع في 2017 حوالي 34 مليار درهم ولم يحصل سوى 1.2 مليار درهم كمساهمات CMR

جميع أنظمة التقاعد التابعة للقطاع الخاص، وقال «لقد قطعنا، من خلال الإصلاح البارامترى ، خطوة أولى في طريق التقارب بين نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي لمنع التقاعد . كما مكن هذا الإصلاح من تقليص الديون الطويلة الأجل بنسبة 53 بالمائة». وأشار إلى أن هذا الإصلاح حد أيضاً من العجز التقنى بحوالي 7 مليارات درهم هذا العام مقابل 12 مليار درهم «إذا لم يتم القيام بأى شيء». وأضاف أنه بالرغم من النتائج التي حققها إصلاح عام 2016 إلا أنها لا تقدم إجابات عميقة للمشاكل الهيكيلية لمعاشات موظفي الدولة مما يجعل الحاجة ماسة لإطلاق مرحلة ثانية من الإصلاح . يتضمن «إصلاحاً عميقاً» لمنظومة التقاعد . كما أكد مدير الصندوق المغربي للتقاعد على ضرورة التفكير في «مصادر تمويل جديدة» حيث أنه من الضروري التفكير في تمويل يتجاوز إطار الدولة المشغل والموظفين المساهمين إلى إشكال من قبيل الضريبية على القيمة المضافة الاجتماعية أو المنتجات المالية، مشيراً إلى أن الدراسة التي ستطلقها وزارة المالية والاقتصاد في الأسابيع المقبلة ستقتصر حلواً تسير في هذا الاتجاه.



نسبة كبيرة من كبار المسؤولين، الذين يملأون الصندوق على تقادم مرتفع ويقال في هذا الصدد «لدينا 9700 متلاقياً وأبرز السيد بوجنار أهمية الاستفادة من الفا يتقاضون أقل من 2000 درهم، لذلك من المهم تحديد دور النظام الأساسي للوصول إلى تحقيق تضامن حقيقي». مشدداً على أن هؤلاء

الملف يتطلب حواراً «يجب أن يكون محدداً في الزمن»، بالنظر إلى التوقعات التي تشير إلى استئناف احتياطيات النظام بحلول سنة 2027.

يحق لهم الحصول على تقادم مرتفع ويقال في هذا الصدد «لدينا 9700 متلاقياً وأبرز السيد بوجنار أهمية الاستفادة من الفا يتقاضون أقل من 2000 درهم، لذلك من المهم تحديد دور النظام الأساسي للوصول إلى تحقيق تضامن حقيقي». مشدداً على أن هؤلاء

دعا مدير الصندوق المغربي للتقاعد، لطفي بوجنار، إلى إطلاق «المراحل الثانية» من إصلاح نظام المعاشات المدنية، التي تدعو إلى بمح جميع أنظمة التقاعد التابعة للقطاع العام . وأوضح بوجنار، الذي حل ضيفاً على «نادي ليكونوميست»، أن «الإصلاح البارامترى لم يتناول جميع مشاكل، ذلك أن نظام المعاشات المدنية يضم 805134 متلاقياً،

مساهمة نشيطة . وكان هذا النظام قد خال العام الماضى من تحركات بقيمة 33.7 مليار درهم التعويضات، في حين لم يتجاوز حجم المساهمات التي تم جمعها 26.1 مليار درهم».

وأضاف أن الإصلاح أضفى ضرورة تسوية مشكل التقاعد النسبي الذي «لا يعد محاباً»، والذي

تسارع وتيرة عشية الإصلاح، حيث انتقل من 3756 مغادرة في 2014 إلى 8395 في 2016 قبل

أن تباطأ الوتيرة إلى 3548 مغادرة في 2017.

وقال إن هناك حاجة إلى التفكير في اليات جديدة خاصة بالتقاعد النسبي والتعويضات المرتبطة به.

وأشار بوجنار، إلى أنه على مدى السنوات الخمس القادمة، سيسجل الصندوق المغربي للتقاعد، رحيل 64.000 موظف، بما في ذلك

دعا مدير الصندوق المغربي لتقاعد، لطفي بوجندرار، إلى إطلاق "المراحلة الثانية" من إصلاح نظام المعاشات المدنية، التي تدعو إلى دمج جميع أنظمة التقاعد التابعة للقطاع العام، موضحا أن "الإصلاح البارامترى لم يتناول جميع مشاكل، ذلك أن نظام المعاشات المدنية يضم 805134 متقدعا، 967358 مساهما نشيطا. وكان هذا النظام قد قدم خلال العام الماضى مستحقات بقيمة 33.7 مليار درهم التعويضات، في حين لم يتجاوز حجم المساهمات التي تم جمعها 26,1 مليار درهم".

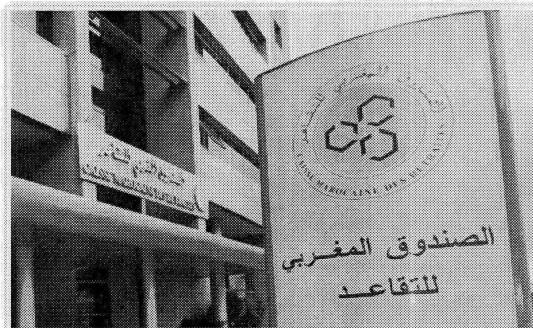
نظام المعاشات المدنية بوجندار يدعو إلى إطلاق المرحلة الثانية

دعا مدير الصندوق المغربي للتقاعد، لطفي بوجندار، إلى إطلاق "المرحلة الثانية" من إصلاح نظام المعاشات المدنية، التي تدعو إلى دمج جميع أنظمة التقاعد التابعة للقطاع العام، وأوضح بوجندار، الذي حل ضيفا على "نادي لكونوميست"، أن "الإصلاح آثار امترى لم يتناول جمع المساكين، ذلك أن نظام المعاشات المدنية يضم 805134 متقاعد، 967358 مساهماً نشطاً. وكان هذا النظام قد قدم خلال العام الماضي مستحقات بقيمة 33.7 مليار درهم من التعويضات، في حين لم يتجاوز حجم المساهمات التي تم جمعها 26.1 مليار درهم". وأضاف أن الإصلاح أضيق ضرورة نتيجة مشكل التقاعد النسبي الذي "لا يهدى محابياً"، والذي توارع عليه شفحة الإصلاح، حيث انتقل من 3756 مغادرة في 2014، إلى 8395 في 2016، قبل أن تناطها الوئيدة إلى 3548 مغادرة في 2017. وقال إن هناك حاجة إلى التفكير في الماء

قال إن هناك جديدة خاصة بالتقاعد حاجة إلى النسبي التغير في والتعويضات آليات جديدة المرتبطة به. وأشار بوجندار، إلى أنه على والتعويضات مدى السنوات المرتبطة به الخمس القبلة، سيسجل الصندوق المغربي للتقاعد، رحيل 64.000 موظف، بما في ذلك نسبة كبيرة من كبار المسؤولين، الذين يحق لهم الحصول على تقاعد مرتفع. وقال في هذا الصدد: " لدينا 9700 متقاعد يتلقون ما بين 7000 و8000 درهم، و41 ألفاً يتلقون أقل من 2000 درهم، لذلك من الهم تحديد دور النظام الأساسي للوصول إلى تحقيق تضامن حقيقي، مشدداً على أن هذا المطلب حواراً يجب أن يكون محدداً في الزمن". بالنظر إلى التوقعات التي تشير إلى استنزاف احتياطيات النظام بحلول سنة 2027، وابرز بوجندار أهمية الاستفادة من السنوات الخمس من "التأجيل"، التي منحها الإصلاح البارامترى لعام 2016، من أجل الانحراف في "المرحلة الثانية"، التي تنص على تجميع جميع أنظمة التقاعد التابعة للقطاع الخاص. *

توقعات باستنزاف احتياطيات الصندوق المغربي للتقادم سنة 2027

هذا الإصلاح من تقليل الديون الطويلة الأجل بنسبة 53 بالمائة، وأشار إلى أن هذا الإصلاح حد أيضاً من العجز التقني بحوالي 7 ملايارات درهم هذا العام مقابل 12 مليار درهم، وأضاف أنه بالرغم من النتائج التي حققها إصلاح عام 2016، إلا أنها لا تقدم إجابات عميقة للمشاكل البيكالية لمعاشات موظفي الدولة مما يجعل الحاجة أساساً لإطلاق مرحلة ثانية من الإصلاح تتضمن "إصلاحاً عميقاً" لمجموعة التقاعد، كما أكد مدير الصندوق المغربي للتقادم على ضرورة التفكير في "مصادر تمويل جديدة" حيث إنها من الضروري التفكير في تمويل تجذور إطار الدولة المشفق والوظيفين المساهمين إلى إشكال من قبيل الضريبية على القيمة المضافة الاجتماعية، أو المنتجات المائية، مشيراً إلى أن الدراسة التي سنتطلعها وزارة المالية والاقتصاد في الأسابيع المقبلة ستقتصر حولاً تسير في هذا الاتجاه.



وقال "لقد قطعنا، من خلال الإصلاح التأجيلي" الذي منحها الإصلاح الباراميترى عام 2016، من أجل الانخراط في "المراحل الثانية"، التي تنص على تجسيم جميع والنظام الجماعي لمنح التقاعد، كما مكن

انتقل من 3756 مقاضرة سنة 2014 إلى 8395 سنة 2016، قبل أن تتباطأ الوبتيرة إلى 3548 مقاضرة في 2017، وقال إن هناك حاجة إلى التفكير في اليات جديدة خاصة بالتقاعد التقني والتوجهات المرتبطة به. وأشار بوجندرار إلى أنه على مدى السنوات الخمس القادمة، سيسجل الصندوق المغربي للتقادم، رحيل 64 ألف موظف، بما في ذلك نسبة كبيرة من كبار المسؤولين، الذين يحق لهم الحصول على تقاعد مرتفع. وقال في هذا الصدد "الدينا" 9700 مقاعد يتلقون ما بين 7 و8 آلاف درهم، و41 ألفاً يتلقون أقل من 2000 درهم، لذلك من مستحقات بقيمة 33.7 مليار درهم إلى تحقيق تضامن حقيقي، مشدداً على أن هذا الملف يتطلب حواراً يجب أن يكون محدوداً في الزمن، بالنظر إلى التوقعات محمد في الزمن، بالنظر إلى التوقعات التي تشير إلى استنزاف احتياطيات النظام بحلول سنة 2027، وأبرز بوجندرار أهمية الاستفادة من السنوات الحمس من

رسالة الأمة

دعا الطفي بوجندرار، مدير الصندوق المغربي للتقادم، إلى إطلاق "المراحل الثانية" من إصلاح نظام المعاشات المدنية، التي تدعو إلى دمج جميع أنظمة التقاعد التابعة للقطاع العام. وأوضح بوجندرار، الذي حل ضيفاً على "نادي ليكونوميست"، أن "الإصلاح الباراميترى لم يتمتعوا جميع المشاكل، ذلك أن نظام المعاشات المدنية يضم 805134 متقاعداً، ويتلقون ما بين 7 و8 آلاف درهم، و41 ألفاً يتلقون أقل من 2000 درهم، لذلك من مستحقات بقيمة 33.7 مليار درهم العوibus، في حين لم يتمتعوا بجم المساهمات التي تم جمعها 26.1 مليار درهم". وأضاف بوجندرار أن الإصلاح أضحي ضرورة نتيجة مشكل التقاعد النسبي الذي "لا بعد محاباً"، والذي تتسارع وتيرة عشية الإصلاح، حيث

هل حان وقت تنفيذ «المرحلة الثانية» من إصلاح نظام التقاعد؟

حد أيضاً من العجز التقني بحوالي 7 مليارات درهم هذا العام مقابل 12 مليار درهم إذا لم يتم القيام بما شاء». وأضاف أنه بالرغم من النتائج التي توصل إلى تحقيق تضامن حقيقي، مشدداً على أن هذا الملف يتطلب موافراً حقها إصلاح عام 2016 إلا أنها لا يجُب أن يكون محدوداً في الزمن، «يجب أن يكتسب مصداقية للمشاكل الهيكلية لعائدات موظفي الدولة، مما يجعل بالنظر إلى التوقعات التي تشير إلى استنزاف احتياطيات النظام بحلول الحاجة ماسة لإطلاق مرحلة ثانية من الإصلاح تتضمن «إصلاحاً عميقاً» من التقاعد، وأنه يجب إقراره بحلول سنة 2027.

وأبرز السيد بوجندار أهمية الاستفادة من السنوات الخمس من «التأجيل»، التي منها الإصلاح البارامترى لعام 2016، من أجل الانخراط في «المرحلة الثانية»، حيث إنه من الضروري التفكير في تمويل يتتجاوز إطار الدولة المقاعد التابعة للقطاع العام، وقال «لقد المشغل والموظفي المساهمين إلى قطتنا، من خلال الإصلاح البارامترى، أشكال من قبل الضربة على القيمة خطوة أولى في طريق التقارب بين المضافة الاجتماعية، أو المنتجات نظام المعاملات المالية والنظام الجماعي المالي، متبرراً إلى أن الدراسة التي لمن التقاعد، كما مكن هذا الإصلاح من سلطتها وزارة المالية والاقتصاد في تقلص الديون الطويلة الأجل بنسبة الأساسية القليلة ستقتصر حولاً تسر في هذا الصدد، «ليتنا 9700 موظف، 53 بالمائة»، وأشار إلى أن هذا الإصلاح



بما في ذلك نسبة كبيرة من كبار المسؤولين، الذين يحق لهم الحصول على تقاعد مرتفع، بما في ذلك آليات جديدة خاصة بالتقاعد النسبي والتغويضات المرتبطة بالتقاعد النسبي، والتي ت Sarasutت ونسبة عشية الإصلاح، حيث انتقل من 3756 مغادرة في 2014 إلى 8395 في 2016، قبل أن تتسارع وتيرة إلى 3548 في 2017، وقال إن هناك حاجة مغادرة في 2017، وقال إن هناك حاجة

■ دعا لطفي بوجندار، مدير الصندوق المغربي للتقاعد، إلى إطلاق «المرحلة الثانية» من إصلاح نظام المعاشات المدنية التي تدعو إلى دمج جميع أنظمة التقاعد التابعة لقطاع العام، وأوضح أن الإصلاح البارامترى لم يتناول جميع المشاكل، ذلك أن نظام المعاشات المدنية يضم 805134 مقاعد، 967358 مساهماً شبيطاً.

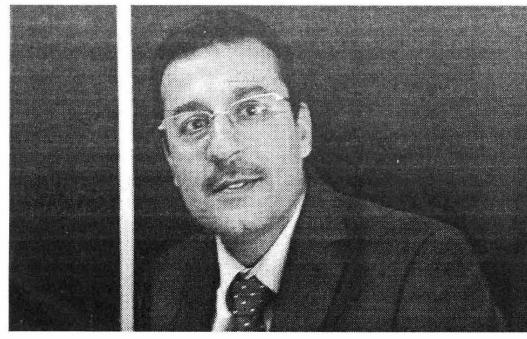
وكان هذا النظام قد قدم خلال العام الماضي مستحقات بقيمة 33.7 مليار درهم (التعويضات)، في حين لم يتجاوز حجم المساهمات التي تم جمعها 26.1 مليار درهم.

وأضاف بوجندار أن الإصلاح أضخم ضرورة نتيجة مشكل التقاعد النسبي الذي «لا يهدى مهاب»، والذي ت Sarasut ونسبة عشية الإصلاح، حيث انتقل من 3756 مغادرة في 2014 إلى 8395 في 2016، قبل أن تتسارع وتيرة إلى 3548 في 2017، وقال إن هناك حاجة

هل حان وقت تنفيذ «المرحلة الثانية» من إصلاح نظام التقاعد؟

حد أياضنا من العجز التقني بحوالي 7 مليارات درهم هذا العام مقابل 12 مليار درهم «إذا لم يتم القيام بأي شيء»، وأضاف أنه بالرغم من النتائج التي حققها إصلاح عام 2016 إلا أنها لا تقدم إجابات عميقية للمشاكل الهيكلية لمعاشات موظفي الدولة، مما يجعل الحاجة ماسحة لإطلاق مرحلة ثانية من الإصلاح تتضمن «اصلاحا عميقاً» لمنظومة التقاعد.

وأكيد مدير الصندوق الغربي للتقاعد، على ضرورة التفكير في «مصالحة تمويل جديدة»، حيث إنه من الضوري التفكير في تمويل يتجاوز إطار الدولة المشغل والموظفين المساهمين إلى إشكال من قبل الضريبة على القيمة المضافة الاجتماعية، أو المنتجات المالية، مشيرا إلى أن الدراسة التي ستطلقها وزارة المالية والاقتصاد في الأسابيع القليلة ستقترح حلولا تسير في هذا الاتجاه.



خطوة أولى في طريق التقارب بين منحها الإصلاح البارامترى لعام 2016، من أجل الانحراف في «المرحلة الثانية»، نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي للتقاعد، كما مكن هذا الإصلاح من تقليص الدين الطويل الأجل بنسبة 53 بالمائة، وأشار إلى أن هذا الإصلاح

إلى التفكير في آليات جديدة خاصة بالتقاعد النسبي والتوجهات المرتبطة به، وأشار إلى أنه على مدى السنوات الخمس القادمة، سيسجل الصندوق الغربي للتقاعد، رحيل 64.000 موظف، بما في ذلك نسبة كبيرة من كبار المسؤولين، الذين يحق لهم الحصول على تقاعد متزمن.

وقال مدير الصندوق الغربي للتقاعد، في هذا الصدد، «لدينا 9700 متزمن، يتلقون ما بين 7000 و8000 درهم، و41 ألفا يتلقون أقل من 2000 درهم، لذلك حجم الساهمات التي تم جمعها 26.1 مليار درهم،

وكان هذا النظام قد قدم خلال العام الماضي مستحقات بقيمة 33.7 مليار درهم (التمويلات)، في حين لم يتجاوز حجم المساهمات التي تم جمعها 26.1 مليار درهم.

وأضاف بوجندرار أن الإصلاح أضحي ضرورة نتيجة مشكل التقاعد النسبي الذي «لا بعد له»، والذي تسارعت بانتشار إلى السوقات التي تشير إلى واستناداً لاحتياطيات النظام بحلول سنة 2027. 3756 مغادرة في 2014 إلى 8395 في 2016، وأبرز السيد بوجندرار أهمية الاستفادة من السنوات الخمس من «التجيل»، التي